

Distr.  
GENERAL

A/AC.121/40/Add.1  
22 April 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH and RUSSIAN

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بعمليات  
حفظ السلم

دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات حفظ السلم  
من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

الردود الواردة من الحكومات

٢	الاتحاد الروسي .....
٦	كندا .....
١١	يوغوسلافيا .....

## الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣]

اليوم وقد انطوى النظام العالمي الذي كان يتجاوزه القطبان في صفحة الماضي، تتماثل للأمم المتحدة أخيرا الفرصة الحقيقية للقيام بدورها الخلق بها بوصفها العنصر الرئيسي في نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق.

ان انتشار الأزمات المحلية، سواء بين الدول المتجاورة أو داخل البلد الواحد، بسبب طمو القومية المغالبة أو غيرها من اشكال التعصب بالدرجة الأولى، أمر يتزايد احساس المجتمع الدولي به كخطر يهدد السلم والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. ويستدعي هذا أن تقوم المنظمة بدور أنشط في الجهود الرامية الى الحيلولة دون قيام المنازعات ومعالجتها وتسويتها.

وفي هذه الظروف تتزايد أهمية عمليات الأمم المتحدة التي أثبتت فعاليتها باعتبارها الوسيلة الوحيدة لصون السلم والأمن الدوليين. ان الزيادة الحادة في عدد وحجم عمليات حفظ السلم التي تتولاها الأمم المتحدة منذ أواخر الثمانينات، والتحول من العمليات التقليدية الى العمليات المتعددة العناصر، قد برهنا بوضوح على ضرورة تعزيز قدرات المنظمة في هذا المجال لكي يُتاح لها تبرير الثقة المتزايدة التي يوليها إياها عدد كبير من الدول. وفي أثناء ذلك تعمل الأمم المتحدة بالفعل بأخر ما لديها من الموارد وليست في وضع يتيح لها تلبية طلبات إرسال قوات ومراقبين عسكريين الى كل بقعة يقوم فيها صراع.

وفي رأينا أنه يمكن تحديث أنشطة صنع السلم التي تقوم بها المنظمة بطريقتين أساسيتين: زيادة فعالية الجهود التي تقوم بها المنظمة، وإنشاء وضبط عمل آلية رسمية للتعاون مع المنظمات الإقليمية التي تستطيع، بدعم من الأمم المتحدة، أن تضطلع بنصيبتها من مسؤولية منع نشوب المنازعات وتسويتها، كل في المنطقة التي تنتمي إليها.

ومن المفيد بصفة خاصة مقارنة المفاهيم والمبادئ الوطنية لحفظ السلم. ويمكن للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم، في دورتها الحالية، أن تنشئ فريقا عاملا مفتوح العضوية لدمج وتنسيق هذه المفاهيم والمبادئ. ولتحقيق هذا الغرض، قد تكون تجربة الفريق المخصص لموضوع حفظ السلم، التابع لمجلس تعاون شمال الاطلسي مفيدة في هذا الصدد.

ولا مرأء في وجود إمكانية كبيرة لزيادة فعالية أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم عن طريق توسيع دور المنظمة في ميدان الدبلوماسية الوقائية وتحسين اساليب جمع وتحليل المعلومات واجراءات تقصي الحقائق وتدابير بناء الثقة، فمثل هذه التدابير تعزز حفظ السلم التقليدي.

ومن الشروط الأساسية لنجاح عمليات حفظ السلم تهيئة الظروف السياسية والتنظيمية الملائمة لتنفيذها. ويفترض هذا مسبقا وقبل كل شيء قيام مجلس الأمن بتقرير ولاية محددة بدقة ووضوح، والتعاون المخلص من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (بما في ذلك استعدادها للمساهمة بالأفراد اللازمين)، وعدم الانحياز، والقيادة السياسية والعسكرية الفعالة والدعم المالي والمادي والسوقي المناسب.

ان عمليات حفظ السلم ليست هدفا في حد ذاتها: وإنما ينبغي الاضطلاع بها في سياق مهام سياسية واضحة، وأن تساعد على التوصل الى تسوية بين أطراف النزاع عن طريق التفاوض، لا أن تحل محلها. وبغير ذلك قد يؤدي وزع قوات حفظ السلم الى إدامة النزاع نفسه أو، على أحسن تقدير، الى حالة "اللاحرب واللاسلم".

وبالنظر الى تعقد وتنوع المهام التي تشملها عمليات حفظ السلم، بات من المُلح على نحو متزايد، خاصة على ضوء العملية الحالية في الصومال، دراسة المراحل التي يتعين أن تنفذ فيها هذه العمليات وتشابك آحاد العناصر التي يتألف منها الكل الموحد. والمفروض أن تساعد كل مرحلة من مراحل العملية على دفع عملية التسوية السياسية. وعندئذ يصبح من الممكن، في كل حالة، التركيز على أكثر المهام ضرورة، وهي المهمة التي تتوقف العملية كلها على حلها، ومن ثم المساهمة في تحريك العملية الى الأمام. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يساعد هذا النهج على تقليل تكلفة العملية.

على أن هذا كله يستلزم حل عدد من المشاكل السياسية والمفاهيمية، والقيام، في الوقت نفسه، بتنفيذ التدابير التي تكفل التعاون العملي للدول مع الأمم المتحدة. وبادئ ذي بدء، ينبغي إيلاء الاعتبار الكافي لتحسين نظم الاتصال والمعلومات في المنظمة (ولاسيما بإدخال وصلات الاتصال المباشر على مدار الساعة بين المقر والعمليات الميدانية) وتخطيط العمليات وتوفير الدعم المادي والسوقي لها، وإيجاد نظام تدريبي موحد للموظفين العسكريين والمدنيين وتعزيز الوحدات المختصة في الأمانة العامة وزيادة التنسيق فيما بينها ومع البلدان المانحة.

وروسيا على استعداد للعمل جنبا الى جنب مع الدول الأخرى والأمانة العامة لتحديد الطرق المثلى لإعادة تشكيل وحدات الأمانة العامة، بما في ذلك إدارة شؤون عمليات حفظ السلم، بغية زيادة فعاليتها، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بكل إمكاناتها المكتسبة. ومن المجدي في المرحلة الأولى، استكمال الجهود الرامية الى تعزيز فريق المستشارين العسكريين، وكذلك إنشاء مركز إعلامي للبقاء على اتصال مستمر على مدار الساعة مع العمليات الميدانية. كما يمكن أن يعمل المركز كجهة تنسيق يتم من خلالها تبادل المعلومات والإعداد للعمل المشترك بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية التي تقوم بدور في أنشطة حفظ السلم.

ونرى أن أولويات إعادة تشكيل الأمانة العامة ينبغي أن تتمثل في المزيد من الاقتدار المهني، ومنع ازدواجية الهياكل القائمة، والاستخدام الحكيم للموارد.

وبالنظر الى التكوين المتعدد الجوانب السائد في قوات حفظ السلم، والميل الى توسيع أهداف العمليات، بما في ذلك أهميتها السياسية المتزايدة، من المهم ضمان التمثيل المناسب للأفراد العسكريين والمدنيين في الهياكل الإدارية.

إن الأحداث التي وقعت مؤخرا في كرواتيا وكمبوديا، والتي أسفرت عن وقوع خسائر بين أصحاب الخوذات الزرقاء، قد دفعت مرة أخرى ، بمسألة سلامة الموظفين الى مركز الصدارة من الاهتمام. وينبغي أن يكون مجلس الأمن على استعداد لاتخاذ أكثر التدابير حسما، واذا اقتضى الأمر أشدها صرامة في هذا المجال. ويستحق البيان الذي صدر عن المجلس مؤخرا بشأن هذا الموضوع كل التأييد. ونحن نقترح مواصلة إيلاء الاعتبار لفكرة إنشاء فريق مختلط من الخبراء العسكريين والمدنيين لوضع توصيات بشأن الطرق الكفيلة بضمان سلامة الأفراد.

ومن المجالات الرئيسية في زيادة تطوير مهام حفظ السلم تنسيق الجهود على المستوى العالمي والإقليمي وفقا للفصل الثامن من الميثاق. ومن الواضح ان وجود مركز قوي، هو مجلس الأمن، الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، وصلات إقليمية قوية، هما بالنسبة لنظام الأمن الجماعي المقبل، أمران متساويان في الأهمية.

ان التنفيذ العملي لمبدأ اللامركزية في المسؤولية عن حفظ السلم قد جعل من الممكن بالفعل تخفيف العبء عن كاهل الأمم المتحدة، بما في ذلك، في أشد الحالات خطورة وتفجرا. وان الإجراءات المحددة التي اتخذها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لحل الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، والتماس حل سياسي في ناغورني - كاراباخ، وإشراك اتحاد أوروبا الغربية في إنفاذ الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأدرياتيك وتنفيذ البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي للتكليف الصادر عن مجلس الأمن برصد منطقة "منع تحليق الطائرات" في البوسنة والهرسك، هذه جميعا هي خطوات في هذا الاتجاه. ويستحق التأييد أيضا جهود المنظمة لدعم إجراءات حفظ السلم التي اتخذتها روسيا وعدد من الدول الأخرى في رابطة الدول المستقلة في أراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. ونحن نرحب بمواصلة بذل هذه الجهود.

والتمويل الكافي هو أحد العناصر الرئيسية في نجاح أنشطة حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة. والمشاكل التي تصادف في هذا المجال ليست جديدة ومعروفة جيدا. على أن هذه المشاكل لا بد من حلها اليوم على وجه السرعة، وتحبذ روسيا بأكبر تنوع ممكن في مصادر التمويل (الأموال الخاصة، المؤسسات التجارية والمصرفية، والمساهمات العينية على شكل خبراء، ووسائل النقل والدعم المادي والسوقي)، وعالمية مبدأ أن "السلم له ثمنه"، ودراسة طرق تعديل جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلم بغية تحقيق قدر من الإنصاف أكبر.

إن من شأن ربط جهود حفظ السلم على مستوى الأمم المتحدة والمستويات الإقليمية أن يجعل من الممكن أيضا تخفيف الضغوط المالية عن الأمم المتحدة بالاستعانة بموارد المنظمات الإقليمية.

إن روسيا تؤيد تدابير زيادة فعالية أنشطة حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وهي على استعداد للعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى ومع الأمين العام في معالجة كل طائفة المسائل المتعلقة بهذا المجال.

## كندا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣]

### مقدمة

١ - منذ انعقاد الدورة الاستثنائية للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم التي عقدت في آب/أغسطس ١٩٩٢ للنظر في تقرير الأمين العام المعنون "برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم" (A/47/27-S/24111)، ظلت عمليات حفظ السلم تزداد بشكل مطرد من حيث العدد والحجم والتعقيد.

٢ - وما برحت عمليات حفظ السلم، حسب المفهوم التقليدي، تمر بتغيير نظري وعملي مطرد استجابة للتهديدات الجديدة والعديدة للسلم والأمن الدوليين. وفي حين أن عمليات حفظ السلم التقليدية ستظل، في كثير من الحالات، قابلة للاستمرار وملائمة للأحوال، فإن حفظ السلم كثيرا ما يتعدى الآن مهامه التقليدية المتمثلة في رصد الاتفاقات وخطوط وقف إطلاق النار ومراقبتها والابلاغ عنها والإشراف عليها. ومن المرجح أن تكون البعثات الآن متعددة الوجوه بحيث يعمل عنصر حفظ السلم فيها مواكبا ومؤازرا للعناصر التي تتولى مسؤولية التنمية السياسية والمصالحة وإجراء الانتخابات أو الاستفتاءات وتقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة أو التعمير الاقتصادي والتنمية. وقد تم تنفيذ كثير من المقترحات الرئيسية الواردة في "برنامج للسلم" أو سيتم تنفيذها في وقت قريب جدا. وحدث وزع وقائي لأفراد حفظ السلم في مقدونيا، كما أذن مجلس الأمن الآن بعملية لانهاء السلم، هي عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

### التحدي

٣ - ينبغي أن تكون عمليات حفظ السلم فعالة من الناحية التنفيذية، وذلك للوفاء بالأغراض التي أقيمت من أجلها. كما يجب أن تتوخى الكفاءة عند الاضطلاع بولايتها نظرا لأن موارد الأمم المتحدة والدول الأعضاء محدودة. فالاستخدام غير الكفؤ للموارد البشرية والمادية والمالية سيعيق فعالية التنفيذ. وقد اجتاز تحدي الفعالية والكفاءة محكا دقيقا بسبب الضغوط التي نشأت من جراء زيادة عدد العمليات وحجمها وتعقيدها. وقد القت هذه الزيادات الهائلة عبئا ثقيلا على كاهل الأمانة العامة من الناحيتين التنظيمية والمالية.

٤ - وثمة تطور آخر إيجابي ويلقى الترحيب ويتمثل في الزيادة الكبيرة في عدد الدول المشاركة. ومن المفهوم أن الوحدات التي توفرها الدول الأعضاء متباينة من حيث تشكيل الوحدة والمعدات ونظم الدعم والتدريب والعقيدة. ويجب أن يتم الجمع بين هذه الوحدات خلال فترة قصيرة جدا ودمجها ضمن فريق واحد متماسك ومنسق بشكل جيد، وذلك لأن الأسلوب الذي يكفل أن تعمل تلك الوحدات فرادى مع بعضها

البعض في فترة زمنية قصيرة يشكل عنصراً آخر من عناصر التحدي. وقد قدمت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم مقترحات سليمة لتعزيز الفعالية والكفاءة في الميدان وفي الأمانة العامة على السواء، وذلك مجال تخطيط عمليات حفظ السلم وإجرائها ووزعها وقيادتها والحفاظ عليها. وعليها أن تواصل ذلك العمل.

#### استعراض المبادرات القائمة المتخذة حالياً

##### الصندوق الاحتياطي

٥ - تم بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، إنشاء صندوق احتياطي للمساعدة في تمويل تكاليف بدء عمليات حفظ السلم. وترى كندا أن هذه مبادرة ضرورية جاءت في الوقت المناسب تسهم بطريقة فعالة للغاية في الوفاء بالنفقات الأولية العاجلة للعمليات. وينبغي الشروع في استخدام ذلك الصندوق للحصول على المعدات البالغة الأهمية اللازمة لبدء العمليات؟ ومن شأن هذا الاستخدام للصندوق الاحتياطي أن يحقق وفورات في التكاليف ويعزز الاستعداد ويتيح وزع البعثات في الوقت المناسب. كما أن استخدام الصندوق بهذا الشكل سيسهم في تحقيق هدفه المتمثل في الاستجابة السريعة للمنظمة لاحتياجات عمليات حفظ السلم.

##### مستشار الشرطة المدنية

٦ - تم اختيار مستشار لشؤون الشرطة المدنية لشغل هذه الوظيفة الهامة في الأمانة العامة. ونحن نتطلع إلى قيام هذا المستشار بواجباته في أقرب وقت ممكن.

##### حماية أفراد حفظ السلم

٧ - تؤيد كندا جهود الدول الأعضاء في الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تدعو إلى اتخاذ تدابير لتعزيز حماية أفراد حفظ السلم. وعلى جميع الدول الأعضاء، وبخاصة الدول المضيفة، التزام وواجب باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان سلامة الأفراد وأمنهم. وعلى الأمم المتحدة أن تعزز قدرتها على تلقي وتحليل جميع المعلومات المتعلقة بأمن القوات في الميدان من طائفة متنوعة من المصادر وإحالة هذه المعلومات بشكل موجز للغاية إلى الوحدات المعنية. ومن شأن هذه المعلومات أن تسهم في إنقاذ الأرواح.

##### فريق الدراسة التابع لقوات الأمم المتحدة الاحتياطية لحفظ السلم

٨ - ففي إطار ومتابعة الاستبيان الذي أرسل إلى الدول الأعضاء بشأن الموارد المتاحة لحفظ السلم، أنشأ الأمين العام فريق دراسة لتحديد أنواع ركائز تعزيز الوحدات (المشاه، الطيران، السوقيات، المراقبون، ... الخ) مما تقتضيه العمليات المختلفة. وسيقوم الفريق أيضاً بوضع مذكرة تفاهم يمكن أن تستخدم حينئذ لإقامة تعهدات بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة بشأن نوع الموارد التي يمكن أن تتاح لحفظ السلم. (وقد ابلغت كندا بالفعل الأمين العام بالموارد التي ستوفرها للعمليات). وستوفر الدراسة التي يجري إعدادها حالياً المبادئ التوجيهية التي تزداد الحاجة إليها بشأن أنواع الوحدات اللازمة كما قد توفر

النتائج التي يمكن تطبيقها لاستكمال "الملاحظات التوجيهية للمساهمين بقوات" لبعثات محددة. ويسر كندا أن تسهم بخبير في مجال السوقيات ضمن فريق الدراسة التابع للقوات الاحتياطية.

#### مشروع المبدأ المتعلق بالسوقيات والإجراءات التشغيلية الموحدة

٩ - تولت الأمانة العامة هذا المشروع الذي أوصى به للجنة الخاصة المعنية بحفظ السلم في نيسان/أبريل ١٩٩٢، وبدأ فريق معني بالمشاريع في أعماله الأولية في شهر آذار/مارس من هذا العام. وهذا المشروع الذي وفرت له كندا مديرا للمشاريع وموظفا اداريا ودعما اداريا، سيتناول مسألة إعداد خلاصة وافية للمبدأ المتعلق بالسوقيات والاجراءات الموحدة لتستخدمها بعثات حفظ السلم والأمانة العامة، وسيُنظر الى الدعم السوقي باعتباره عملا موصولاً من الميدان الى الأمانة العامة ثم الى الميدان مرة أخرى.

#### تعزيز قدرة إدارة عمليات حفظ السلم وشعبة العمليات الميدانية

١٠ - اتخذت الخطوات اللازمة لتلبية الحاجة الماسة الى تعيين موظفين اضافيين في ادارات وشعب الأمانة العامة المسؤولة عن عمليات حفظ السلم. وهناك ما يبرر زيادة عدد هؤلاء الموظفين زيادة كبيرة نظرا للتوسع الكبير في أعباء عملهم. وتؤيد كندا الجهود المبذولة لتدبير موظفين إضافيين في الفترات التي يبلغ فيها العمل ذروته. وينبغي إتاحة هؤلاء الموظفين لفترات أطول مما كان عليه الأمر سابقا، أي من سنة الى سنتين في مقابل ثلاثة الى ستة أشهر، وذلك لضمان التماسك والتلاحم والاستمرار.

١١ - ويجري حاليا انشاء غرفة عمليات داخل ادارة عمليات حفظ السلم. ونحن نشني على الأمانة العامة لاتخاذ هذه الخطوة. فمن شأن غرفة العمليات هذه أن توفر هياكل أكثر فعالية للقيادة والمراقبة وتكفل تعزيز التنسيق بين الأمانة العامة والبعثات الميدانية. كما ستدعم قدرة الأمانة العامة على إبلاغ الجهات المساهمة بقوات بأحوال وحداتها واطلاعها عليها.

#### مقترحات من أجل المزيد من التطوير والتعزيز

##### الدبلوماسية الوقائية - الحاجة إلى المعلومات والتحليل

١٢ - ثمة حاجة ماسة إلى وجود قدرة للمعلومات والتحليل في إطار الأمانة العامة. ويمكن الاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية بصورة أكثر توفيقا إذا ما تسنى تحديد الاتجاهات المتطورة فيما يتعلق بالهجرات الجماعية للسكان، والأحوال الزراعية، والبيئة والاقتصاد العالمي واحتمالات نشوب النزاعات، ومن ثم التصدي لها قبل أن تشكل أخطارا فعلية تهدد السلم والأمن الدوليين. وكثير من المعلومات المطلوبة متاحة بالفعل من الدول الأعضاء ومن خلال المصادر العامة ومن وكالات الأمم المتحدة. على أن الأمر يدعو إلى تحليل هذه المعلومات واستقتها من نطاق واسع من المصادر قدر الإمكان تعظيما لفائدتها.

##### التخطيط الطبي - جهة تنسيق

١٣ - ترى كندا ضرورة إضافة مستشار طبي إلى هيئة موظفي المستشار العسكري لكي يشكل جهة تنسيق متخصصة ضمن الأمانة تعمل على تخطيط واستعراض ورصد الاحتياجات الطبية من المعدات والموظفين



لدعم هيئة موظفي حفظ السلم. ومن العوامل الجوهرية بالنسبة لجميع الدول المساهمة بقوات، لدى تقييم إمكانية وزع أفرادها لعمليات حفظ السلم، عامل إتاحة الدعم الطبي وارتفاع مستواه.

#### الدعم الجغرافي (وضع ورسم الخرائط)

١٤ - ينبغي تحسين قدرة الأمانة العامة على تقديم الدعم الجغرافي، بمعنى توفير الخرائط والرسومات لعمليات حفظ السلم. وتوجد بالفعل اتفاقات بين المساهمين بقوات في كثير من الحالات وتتسم مثل هذه الاتفاقات بفعالية التكاليف بصورة عامة كما تتسم بإيجابيتها وبحرصها على تجنب ازدواجية الجهود. مع ذلك، يحتاج الأمر إلى التنسيق بواسطة الأمانة لدى البت في مصادر الخرائط وسبل إتاحتها وملاءمة السلاسل ومقاييس الرسم المطلوبة، مع تنسيق عمليات الطباعة والتوزيع في المناطق ذات الصلة بما يعزز من الدعم الجغرافي. وكندا على استعداد للمساعدة في تشكيل خلية دعم جغرافي.

#### التدريب

١٥ - يتطلب الأمر وضع الوسائل التي تكفل وجود مستوى أساسي للتدريب على حفظ السلم بالنسبة لجميع المساهمين بقوات. وتثني كندا على جهود المستشار العسكري، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وبعض الدول الأعضاء على إعداد حزم للتدريب، ولا سيما تلك التي يمكن استخدامها في إطار الدول الأعضاء المساهمة بقوات. ويحتاج الأمر أيضا إلى وضع مبادئ توجيهية للتدريب بالنسبة للوحدات المدنية المتخصصة مثل موظفي الانتخابات والشرطة المدنية. وتدعو كندا إلى الإفادة من الأموال المتحصلة من جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٨ لاستحداث صندوق استئماني لتمويل زمالات حفظ السلم. وتدعو كندا الأمين العام لأن يقدم تقريرا عن اقتراحه إلى الدورة ٤٨ للجمعية العامة.

#### جاهزية العتاد

١٦ - الاستعداد لعمليات حفظ السلم لا يتطلب فقط تخطيطا مسبقا ولكنه يقتضي أيضا التوافر الفعلي للمعدات الأساسية اللازمة لبدء تلك العمليات. وينبغي القيام بتكديس العتاد اللازم فورا بعد وزع عمليات حفظ السلم. واقتناء الأعتدة ومنها مثلا المركبات ومعدات الاتصالات والخيام والمساكن السابقة التجهيز ومعدات استخدام العتاد ومعينات التخزين ومعدات التجهيز الآلي للبيانات، بطريقة تكفل تعزيز مستوى الاستعداد والتوحيد القياسي للمعدات لصالح تناسق العمليات التي تباشرها القوة.

#### الشؤون العامة

١٧ - يتطلب نجاح عمليات حفظ السلم واستدامتها دعم الجمهور. ومن ثم يحتاج الأمر إلى أن تباشر الأمانة العامة نهجا يقوم على الدعوة وأن توفد بعثات ميدانية في مجال الإعلام. ذلك أن الذي يتلقى اهتماما من وسائل الإعلام ومن ثم الجمهور هو في الغالب الأعم نكسة تحدث أو حادثة سلبية تقع. وكثيرا ما تُختزل الأمم المتحدة إلى مجرد القيام بدور لرد الفعل استجابة لتطورات سلبية تقع في الميدان. من ثم ينبغي النشر الواسع عن ولاية ومسؤوليات وأنشطة كل عملية بحيث يتاح للسكان المتأثرين ولوسائل

الإعلام ولسكاننا تكوين آراء حول أنشطة الأمم المتحدة. إن الحاجة تقضي بنشر أخبار الأمم المتحدة بصورة أكثر جلاء.

#### ملاحظات ختامية

١٨ - من شأن المبادرات الراهنة والرفيعة القيمة التي يتخذها الأمين العام، التي جرى استعراضها أعلاه، فضلا عن المقترحات الأخرى التي ستطرحها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، أن تساعد على تلبية الحاجة إلى أن تصبح جميع عمليات حفظ السلم على قدر من الكفاءة والفعالية وتتلقى دعما واسع النطاق. ومن شأن الممارسات والأساليب والإجراءات الموصى بها أن تساعد القوات الوطنية على أداء وظيفتها معا بطريقة فعالة ومتجانسة وفي مدى فترة أقصر زمنيا من سواها. لقد أنجز الكثير وأحرز تقدم ملموس ولكن بقي الكثير مما يلزم لإنجازه.

### يوغوسلافيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٣١ آذار/مارس ١٩٩٣]

نود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ما برحت تكن تقديرا عاليا لدور الأمم المتحدة في دعم السلم والأمن الدوليين في إطار ميثاق الأمم المتحدة وكذلك لعمليات حفظ السلم الجارية حاليا، بما في ذلك العملية التي تجري في اقليم يوغوسلافيا سابقا. كما أنها دعمت ولسوف تواصل دعمها لهذا الدور. وفي هذا السياق، نسترعي الانتباه الى بعض القضايا المهمة المتعلقة باضفاء المزيد من الفعالية وحسن التنفيذ على هذا الدور.

١ - في الفقرة ٢٤ من القرار ٧١/٤٧ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، تحث الجمعية العامة حكومات البلدان المضيفة على أن تقدم أكبر قدر ممكن من الدعم السوقي والمادي الى عمليات حفظ السلم.

ونود في هذا الصدد أن نؤكد على أنه منذ انشاء قوة الأمم المتحدة للحماية، فقد سعت يوغوسلافيا كي تقلل، من خلال مساهماتها، من كلفة عملية حفظ السلم هذه التابعة للأمم المتحدة. وبرغم الحالة الاقتصادية البالغة الخطورة، وتنفيذ الجزاءات المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢)، فقد قدمت حكومة يوغوسلافيا التسهيلات لسبل الإيواء وللأعمال المتصلة بأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، بالإضافة الى تقديم مقر لهذه القوة وقاعدة سوقية وبعض وسائل النقل وخدمات في المطارات العسكرية تقدم مجانا وما الى ذلك. وقد استرعي الى هذا انتباه أعلى هيئات المنظمة الدولية.

ومع ذلك، ينبغي الاشارة الى أن الأمم المتحدة ما برحت متأخرة في سداد مقابل الخدمات التي قدمتها الشركات والمؤسسات المحلية بل إنها امتنعت عن سداد جزء من الديون.

وعليه، فسيبدو منطقيا ايراد بند في نص القرار/الفقرة ٢٤ من القرار ٧١/٤٧ بأن الأمم المتحدة ذاتها ينبغي لها أن تضمن أن تكون عمليات حفظ السلم فعالة قدر الامكان من حيث التكاليف (مثلا استخدام المتاح فعلا من هياكل أساسية ومساحات للمكاتب ومبان للشقق وطرق ومحطات اتصال بالسواتل وما الى ذلك)

٢ - تشير الفقرات ٤٣-٤٨ للحاجة الى التوسع في استخدام امكانيات الأمم المتحدة لردع العدوان المحتمل. وتوضح التجربة المستقاة من عمليات قوات الأمم المتحدة للحماية في هذا الصدد أنه لم يتم انشاء آلية ملائمة لمعالجة مشكلة العدوان بعد أن تكون قوات حفظ السلم قد رابطت في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة.

وخلال العدوان الكرواتي في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة، القطاع الجنوبي، يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، لم يتم تطبيق بنود خطة عملية قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين. وبموجب هذه الخطة فإن الأمر يقتضي العمل تحديدا "في حالة حدوث تدهور خطير في العلاقات الاثنية المشتركة في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، توضع قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا في منطقة فاصلة بين الجانبين لمنع نشوب الأعمال القتالية" ومن المعروف جيدا أن القوات المسلحة الكرواتية ارتكبت عدوانا، دون رادع، على جزء من الاقليم المشمول بحماية قوة الأمم المتحدة للحماية، باجتياحها مراكز قوة الأمم المتحدة للحماية وبإشعال النيران في القرى الصربية وقتل المدنيين الذين يفترض أنهم كانوا مشمولين بالحماية.

وفضلا عن ذلك، فإن كرواتيا، بوصفها دولة عضوا بالأمم المتحدة، لم تمتثل لقرار مجلس الأمن ٨٠٢ (١٩٩٣)، وتسحب قواتها خلف خطوط وقف اطلاق النار. وفي مثل هذه الأحوال وفي مثيلاتها، ينبغي انشاء آلية تضمن التنفيذ الفعال للقرارات التي يصدرها مجلس الأمن.

٣ - وقد اتخذت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خطوات حازمة لكي تنفذ أحكام الفقرتين ٤٩ و ٥٠ من قرار الجمعية العامة ٧١/٤٧ اللتين تحثان على ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة والاجراءات الانسانية المتخذة تحت إشراف الأمم المتحدة. إلا أن هذه لم تكن الحالة لا مع الجانب الكرواتي ولا مع الحكومة المسلمة في البوسنة والهرسك سابقا اللتين قتلت قواتهما وجرحتا أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية على النحو المشار اليه في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣ .

وفي رأينا، فإن الأمم المتحدة لم تشجب بقوة مثل هذه الأعمال، ولا هي طبقت تدابير قاسية ضد الأطراف المسؤولة عن الخسائر في الأرواح التي لحقت بقوة الأمم المتحدة للحماية.

— — — — —